أكد في حواره مع "السياسة" غياب القطاع الصناعي وإهمال "الخاص"

الكاظمي: أنجزنا 30٪ من حقل وارة مع "KOC" بـ200 مليون دينار

طارق الكاظمي

النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية حجر عثرة أمام التنمية الاقتصادية

عام 2012 خبيث ويحتاج لقوانين وقرارات جريئة للخروج من كبوتنا الحالية

حوار - رباب الجوهري:

دعا نائب رئيس مجلس ادارة مجموعة شركات الكاظمي القابضة طارق الكاظمي الجهات المسؤولة الى سرعه انقاذ القطاع الصناعي الذي وصفة بالواهن وقال في حوار مع"السياسة" ان الاقتصاد الكويتي بات مسيسا وان الصراع شبه الدائم بين السلطتين التنفيذية والتشريعية سيقود البلاد الى نفق مظلم لا يحمد عقباه.

في الحوار اكد الكاظمي أن الحكومة الحالية ضعيفة وغير قادرة على التماشي مع المعطيات السياسية القائمة، مشددا على ضرورة وجود عناصر ذات كفاءة لديها القدرة على تنفيذ قرارات سمو الامير بتفعيل الاقتصاد.

وتوقع افلاس شركات ومصارف محلية قريبا على خلفية الازمة المالية العالمية التي مازالت تراوح مكانها، ودعا الاعلام الى تحري الصدق والدقة في تناقل الاخبار حيث قال يجب على الصحافة ان تتاكد من صحة الاخبار قبل نشرها لاسيما وان البعض ضلل المواطنين خلال الازمة وتسبب في ضياع حقوقهم واموالهم والى تفاصيل الحوار:

● كيف تنظر الى قرارات سمو الامير الاخيرة لتفعيل الاقتصاد؟

■ قرارات صاحب السمو موفقة وحكيمة ولكنها بحاجة الى تفعيل، نحن نسعى الى تنشيط الاقتصاد ولكن يجب اولا ترجمة الخطط الى مشاريع لكننا للاسف لا نجد سوى تعسف وعدم تطبيق للقرارات وعشوائية حكومية وبيروقراطية وهو ما ينعكس على الاقتصاد سلبيا وهذا ما شهدناه خلال السنوات المنصرمة، علاوة على ذلك نجد ان هناك من يحاول عرقلة المسيرة الاقتصادية في البلاد لاغراض غير معلومة، ان هدف صاحب السمو هو تنشيط البلاد بيد ان النزاع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية من شانه تعطيل الخطط التنموية.

الاقتصاد مسيس

● هل اصبح الاقتصاد الكويتي مسيسا؟

■ بالتاكيد أصبح الاقتصاد مسيسا الى ابعد الحدود، يجب الاقتناع ان حكومتنا ضعيفة و غير قادرة على التماشي مع المعطيات السياسية الحالية وصاحب السمو بمفرده لن يستطيع تنفيذ القرارات دون بطانة صالحة للاسف تلك البطانة غير موجودة، واوشك عام 2012 على نهايته ومازالت ميزانية الدولة غير معتمدة حتى الان لماذا؟ ومشاريع الدولة متوقفة والقطاع الخاص مازال يعج بالمشاكل المالية وغير قادر على تحصيل مستحقاته من القطاع الحكومي تلك المتعلقة بمشاريع انتهت او بصدد الانتهاء منها، لا شك ان كل هذه الامور غير مبشرة بالخير.

خفض الفائدة والأزمة

● كيف تقيم قرار خفض سعر الفائدة؟

■ اعتقد ان محافظ البنك المركزي في حدود صلاحياته قد يكون خدم القطاع المصرفي ولكن القرار لن يفيد الاقتصاد المحلي، يجب اولا انعاش الاقتصاد ومن ثم سيصبح لدى المواطنين القدرة على تسديد قروضهم دون الحاجة الى خفض سعر الخصم.

● بعد مرور 4 سنوات على الازمة هل ترى ان الشركات استطاعت ان تتعافى؟

■ لا اعتقد ذلك حيث ارى ان الشركات بدات تتكشف حاليا وعندما وقعت الازمة لم تكن الشركات مستعدة الى الاعلان عن خسائرها وخباياها ولكنها حاليا وبعد اتضاح الامور لم يعد لديها سبيل سوى التسليم.

● بعض المسؤولين يقولون ان الحكومة لا تثق في القطاع الخاص كيف تفسر تلك الاقاويل؟

■ القطاع الخاص عصب الاقتصاد ومن المفترض ان تعتمد عليه الحكومة لاسيما فيما يخص الدخل القومي للبلاد خاصة وانه المصدر الاساسي لتشغيل العمالة الوطنية والوافدة وجلب التكنولوجيا الخارجية كما ان القطاع الخاص منشط للاقتصاد ولكن عندما نعرقل مسيرته ونجمد مشاريعه ونقول للهيئات الحكومية ليس لكم ميزانيات، اليوم لدينا اراض وهيئة عامة للصناعة وبنك صناعي ورغم ذلك ليس لدينا القدرة على تطوير هذا القطاع الصناعي.

علاقة الحكومة بالخاص

● هل ترى ان الحكومة لا تثق في القطاع الخاص؟

■ القطاع الخاص بحاجة الى فرص حكومية، جميع البلدان تجدها تساند القطاع الخاص لانها تعي جيدا اهميته ودوره في تنمية الاقتصاد والارتقاء به، اما في الكويت فإن الامور تسير عكس الاتجاه حيث تقف الحكومة عائقا امام القطاع الخاص.

● ثمة من يرى ان الحكومة دللت القطاع الخاص كيف تنظر الى الامر؟

■ هذا كلام غير صحيح، انا شخصيا لم استفد من التسهيلات الحكومة بأي شكل من الاشكال ولكن اذا قامت الحكومة بتقديم تسهيلات فإنها على الاغلب فردية وتتم من قبل البنوك وفقا للمحسوبيات.

● هل ترى ان المناقصات الحكومية تتم بشكل غير عادل؟

■ لا اعتقد لان هناك قوانين ولجنة مناقصات تقوم بتقييم المناقصات وفقا لاسعار محددة وهناك ديوان محاسبة يشرف على مراقبة المناقصة والشركات.

● المعالجات الحكومية خلال الازمة هل كانت موفقة؟

■ المعالجات الحكومية لم تكن على المستوى المطلوب رغم ان طرق المعالجة كانت سهلة لاسيما في ظل سهولة التخلص من الشركات الورقية، كما ان الصحافة ضللت المواطنين وصغار المساهمين حيث لم تتاكد من الخبر قبل نشره، يجب التاكد من الخبر خاصة اذا كانت الشركات مساهمة.

آثار الأزمة

● اي القطاعات في الدولة كان اكثر تضررا بالازمة المالية؟

■ بداية اجد ان القطاع الصناعي متضرر قبل الازمة وبعدها بسبب نقص الاراضي وصعوبة التمويل وتفشي التعقيدات الحكومية، لا شك ان قطاعات الكويت بلا استثناء تضررت من الازمة وذلك لانها مرتبطة ببعضها البعض فعلى سبيل المثال توقفت شركات الملاحة لان التجارة جمدت وتوقفت شركات المقاولات على خلفية تجميد المشاريع بالتالي تضررت جميع القطاعات، نحن في حالة تخبط واكبر المتضررين هما القطاع الخاص والتجار.

● الى اين وصلت اوضاع شركات الاستثمار في الوقت الراهن؟

■ بصفة عامة شركات الاستثمار تضررت واتوقع افلاس شركات ومصارف كبرى قريبا.

● هل ترى ان خيار ضخ السيولة حل مناسب لتنشيط السوق؟

■ يجب اولا تحديد المشكلة ومعالجتها قبل التفكير في ضخ السيولة، يجب على الحكومة تنفيذ المشاريع وتفعيل السياحة وتشجيع شركات المقاولات على العمل واستقطاب الشركات الاجنبية.

● ما توقعاتك نهاية 2012؟

■ عام 2012 خبيث، ولكن اذا وضعنا حلولاً جدية للمشكلات وطبقنا القوانين بحذافيرها فإننا سنخرج من تلك الازمة بسرعة وامان اما اذا لم نفعل القرارات واهملنا القوانين فإننا سنراوح مكاننا الى مالا نهاية.

● بماذا تنصح المستثمرين؟

■ انصح المستثمر بالاحتفاظ بالكاش لاسيما وان الرؤية الاستثمارية والخارطة الاقتصادية ما زالتا غير واضحتين.

● حدثنا عن اخر مستجدات مجموعة الكاظمي؟

■ نحن نعمل في قطاع الخدمات ولاشك ان ذلك القطاع الحيوي عانى وتضرر من تداعيات الازمة المالية العالمية بسبب توقف المشاريع ولكننا لدينا الامكانيات لمواصلة عملنا في السوق، ولكن يجب تفعيل المشاريع قبل كل شئ.

تجميد المشاريع

● الى اي مدى يمكن ان يؤثر تجميد المشاريع على سمعة الكويت؟

■ تاثرت بالفعل سمعة الكويت لان غياب القرار والتلكؤ في اتخاذ القرارات اثرا على مركزها.

● هل السوق لدية قابلية لاستقبال مزيد من الشركات؟

■ السوق غير مستعد لاستقبال المزيد من الشركات، فلابد من تنظيف الياته اولا قبل الشروع في تفريخ شركات جديدة.

● ما توقعاتك لنتائج الشركات خلال الربع الرابع للشركات؟

■ النتائج ستكون سيئة للغاية لان الاوضاع مازالت كما هي دون تغيير.

● حدثنا عن اخر مشاريع مجموعة الكاظمي؟

■ لدينا مشروع حقل المياه في وارة الذي ننفذه لصالح شركة **koc** وقد وصل حجم الانجاز حوالي 30٪ بتكلفة اجمالية تقدر 200مـ مليون دينار كويتي وهناك مشروع" ال بي جي تانكر "لصالح شركة **knpc** وهو في اطار التنفيذ والاثنان سيتم الانتهاء منهما في 2015 كحد اقصى، نحن نتكلم عن مشاريع في حدود الـ600 مليون دينار اما العوائد فتاتي وفقا لنسب التنفيذ، لا شك ان الكويت بها الكثير من الامكانيات والطاقات ولكن البيروقراطية وعدم الفهم ووجود الاشخاص الخطا في الاماكن الخطا من الممكن ان يعرقل المسيرة الاقتصادية.

كلمة اخيرة؟

اتقوا الله في عبيد الله يا مسؤولي الحكومة واياكم والاضطهاد.

الكاظمي متحدثا للزميلة رباب الجوهري (تصوير: رزق توفيق)

حقائق وأرقام من اللقاء

■ الكويت تحارب تجارها وتتجاهل شركاتها وتهمل قطاعها الصناعي.

● انجزنا 30٪ من مشروع حقل المياه في وارة لصالح شركة نفط الكويت.

● القطاع الخاص شريان الحياة في الدول المتقدمة ولكنه في الكويت مظلوم.

● تأجيل طرح المشاريع أو سحبها بعد الترسية أعطى الكويت سمعة سيئة.

● مجلس الأمة انحرف عن دوره ولا شك ان ذلك لا يساعد البلاد، ولا يعمل وفقاً للديمقراطية.

● من المستفيد من جعل القطاع الخاص يعجز عن الحصول على تمويلات واراض.